مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

أوراق نماء (١٦٥)

عناية المحدّثين بنقد متن الحديث النّبوي

الدكتور عُمر بن الجيلاني الشبلي التونسي

أستاذ علوم الحديث والسيرة بالمعهد العالي لأصول الدين

جامعة الزيتونة – تونس

www.nama-center.com

الآراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز

أوراق نماء (١٦٥)

عناية المحدّثين بنقد متن الحديث النّبوي

الدكتور عُمر بن الجيلاني الشبلي التونسي

أستاذ علوم الحديث والسيرة بالمعهد العالي لأصول الدين

جامعة الزيتونة – تونس

بسم الله والحمد لله والصّلاة والسلام على أفضل خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ وبعد،

تمثّل الفترة الممتدة من بداية القرن الثاني إلى بداية القرن الرابع للهجرة العصر الذهبي للسنّة النبويّة، وفيه جُمعت المتون ودُوّنت في مصنّفات، وبرز علم العلل والجرح والتعديل وغيرها من علوم الحديث، وسطعَ نجم الكثير من الرّجال الذين تخصّصوا في نقد الأحاديث مثل؛ شعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ) وسفيان الثوري (ت١٦١هـ) ومالك بن أنس (ت١٧٩.) ويحي بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) ومن جاء بعدهم مثل؛ يحي بن معين (ت٢٣٣هـ) وعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ) وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) والبخاري (ت٢٥٦هـ) ومسلم (ت٢٦١هـ) والترمذي (ت٢٧٩هـ) والبزار (ت٢٩٢هـ) والعقيلي (ت٣٢٢هـ) وابن حبان (ت٣٥٤هـ) وابن عدي (ت٣٦٥هـ) والدارقطني (ت٣٨٥هـ).. وإنّ تخصّص هؤلاء وغيرهم من النقّاد بالحديث روايةً ودراية، وعنايتهم الفائقة به، وطول اشتغالهم عليه أكسبَهُم مَلَكَةً نقديّة قويّةً، وترسّخت عندهم قواعد لنقد المتن طبّقوها على عشرات الآلاف من المرويات، ما أفرز صناعةً حديثيّة قلّ نظيرها.

وترتكز نظرية النّقد عند المحدّثين أساسًا على نقد المتن والإسناد، غير أنّ نقد الإسناد اشتهر أكثر حتّى قيل: إنّ علماء الحديث اعتنوا به أكثر من المتن، ومثّل ذلك مساحةً خصبة لأقلام الكثير من المستشرقين الذين استندوا إلى هذه الشبهة وسعوا إلى ترسيخها داخل العقل العربي المسلم، ونجحوا في ذلك إلى حدّ كبيرٍ حيث برزت مذاهب وتيّارات فكريّة تدّعي اعتمادها المطلق على القرآن الكريم باعتباره مصدرًا وحيدًا للتشريع مُقصيةً بذلك السنة النبويّة، وقد خرجت كتاباتٌ ومقالاتٌ لبعض الباحثين المسلمين كلّها تُدندن حول هذه الفكرة وتبني عليها الأحكام والمسلّمات، وكلّ ذلك في الحقيقة يعود إلى سببين؛

وأمّا السبب الأوّل الدّاعي إلى نشر هذه الشبهة في العالم الإسلامي؛ فهو نفس سبب انتشار ظاهرة الاستشراق الذي حاول التّشكيك في السنّة النبويّة باعتبارها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي وصولاً إلى التشكيك في نبوّة محمّد صلّى الله عليه وسلّم..

وأمّا السبب الثاني؛ فيتمثّل في عدم معرفة أغلب الخائضين في هذا الموضوع بمناهج المحدّثين وطرائقهم في نقد الأحاديث النبوية، وبناءً على ذلك أقول؛ إنّ كلّ هذه الكتابات التي تتحدّث عن تقصير المحدثين في نقد المتن كُتبت لهدف تشكيك المسلمين في السنّة النبويّة، أو بهدف التلبيس عليهم وإرباكهم وصَرْفِ أنظارهم ومجهوداتهم عمّا هو أهمّ، وهذا دليلٌ على عدم موضوعيتهم في تناول هذه المسائل العلميّة الدقيقة، التي تتطلب إلمامًا كاملاً بالموسوعة النقديّة الحديثيّة بما تحويه: من جمعٍ، وسَبْرٍ، وتمحيصٍ، ومُقارنةٍ.. وللتعمّق أكثر في هذه الأسس التي استند إليها المحدّثون في نقد المتن لا بدّ من معرفة عوامل نقد المتن عند علماء الحديث وأنواعه ومعاييره وعلاقة كلّ ذلك بالإسناد.

١ – دوافع نقد المتن:

تعتبر القرون الأربعة الأولى الفترة الزمنية التي ظهر فيها نقد المتن –والنقد الحديثي عموما– وتطوّر وتأصّل كمنهج علمي قائم على معايير دقيقة، وفي تلك الفترة اتّسعت رقعة العالم الإسلامي ودخلت حضارات جديدة في الإسلام، فتسرّبت أفكار دخيلة على الدين الإسلامي وانتشرت مذاهب فكريّة معادية له، ونتيجة التأثّر بهذا المناخ الجديد برزت فرقٌ عقدية جديدة عمّقت الخلاف حول الكثير من المسائل المتعلّقة بالعقيدة وعلم الكلام وساهمت في إحياء النعرات الشعبويّة والطائفيّة على غرار المسائل الخلافية القديمة بين الشيعة والسنّة وغيرهم.. ونتيجةً لذلك انتشرت الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وتناقلها الرّواة الضعفاء وتلقّفها الوضّاعون وأصحاب الأهواء، واستغلّها المتعصّبون للفرق العقديّة، والمذاهب الفقهية، والمتزلّفون للحكّام، واتخذها القُصّاص مِهنةً لجلب المال.. وأمام انتشار أحاديث الضعفاء والمتروكين والوضّاعين شرع المحدّثون في جمع مروياتهم وتمحيصها قصد التثبّت منها، ولذلك كلّه يمكن القول: إنّ نقد المتن يعود إلى دافعين أساسيّين؛ وهما انتشار الوهم والخطإ بين الرواة، وانتشار الوضع في الحديث؛

الدافع الأوّل: انتشار أوهام الرّواة:

إنّ راوي الحديث مهما بلغت درجةُ حفظهِ وإتقانهِ لمتن الحديث لا بدّ له من الخطإ والوهم، يقول الإمام مسلم:" ومع ما ذكرتُ لك مِن مَنازلِهم في الحِفظ، ومَراتبهم فيهِ، فليسَ مِن ناقلِ خَبرٍ وحَاملِ أثرٍ مِن السّلف الماضين إلى زماننا –وإنْ كانَ مِن أحْفظِ

النّاس وأشدّهِم توقيّاً واتقّاناً لما يحفظُ و يَنقلُ- إلاّ الغلطُ والسّهوُ ممكِنٌ في حفظِهِ ونقلِهِ، فكيْف بمن وَصفتُ لك مِمّنْ طَريقُهُ الغفلَةُ والسّهُولةُ في ذلك.."[١] وقال يحي بن معين: "من لَا يخطىء فِي الحَدِيث فَهُوَ كَذَّاب".[٢] وذلك أنّ الذي لا يخطئ لا يعدو إلاّ أن يكون نبيّا معصوما من الخطإ. ولهذا قال أيضًا: "لست أعجب مِمَّن يحدّث فيخطىء إِنَّمَا العجب مِمَّن يحدّث فَيُصِيب".[٣] أي العجب ممّن لا يخطئ أبدًا ويدّعي الكمال. يقول أحمد بن حنبل: " ما رأيتُ أحدًا أقل خطأ من يَحْيَى بْن سَعِيد، ولقد أخطأ فِي أحاديث، ثُمَّ قَالَ: ومن يُعرَّى من الخطإ والتصحيف ؟!".[٤]

ويقول البيهقي: "قَدْ يَزِلُّ الصَّدُوقُ فِيمَا يَكْتُبُهُ، فَيَدْخُلُ لَهُ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ، فَيَصِيرُ حَدِيثٌ رُوِيَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ مُرَكَّبًا عَلَى إِسْنَادٍ صَحِيحٍ"[٥]. فراوي الحديث ليس بمعصوم من الغلط في رواية المتن والسهو عن بعض الألفاظ أو المعاني خاصّة إذا رواه بالمعنى، ومن هنا كان الخلاف في رواية الحديث بالمعنى عند أهل الحديث وغيرهم؛

فقد قال الرّامَهُرْمُزِي: "وأمّا إصابةُ المعنى بتغيير اللّفظ فأهل العلم من نقَلَةِ الأخبار يختلفون فيه؛ فمنهم من يرى اتّباع اللفظ، ومنهم من يتجوّز في ذلك إذا أصاب المعنى، وكذلك سبيل التقديم والتأخير، والزيادة والنقصان، فإنّ منهم من يعتمد المعنى، ولا يعتدّ باللفظ، ومنهم من يشدّد في ذلك ولا يفارق اللفظ".[٦]

وقال ابن الصلاح: "إذا أراد رواية ما سمعَهُ على معناه دون لفظه: فإنْ لم يكُنْ عالما عارفًا بالألفاظ ومقاصدها، خبيرًا بما يحيل معانيها، بصيرًا بمقادير التفاوت بينها، فلا خلاف أنّه لا يجوز له ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلاّ على اللّفظ الذي سمعه من غير تغيير. فأمّا إذا كان عالما عارفًا بذلك، فهذا مما اختلف فيه السّلف، وأصحاب الحديث، وأرباب الفقه، والأصول، فجوّزه أكثرهم، ولم يجوزه بعض المحدثين، وطائفة من الفقهاء، والأصوليين من الشافعيين، وغيرهم. ومنعه بعضهم في حديث رسول الله

---

[١] _ ينظر: مسلم بن الحجاج، التمييز، تحقيق: صالح ديّان، ط مكتبة الإمام الألباني-صنعاء ودار ابن حزم-بيروت، ط ١ سنة ٢٠٠٩م. ص٤٦.

[٢] _ ينظر: ابن معين، التاريخ برواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة، ط١ سنة ١٩٧٩م، ٥٤٩/٣ رقم (٢٦٨١).

[٣] _ ينظر: م س، ١٣/٣ رقم (٥٢).

[٤] _ ينظر: البغدادي أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد، ط دار الغرب الاسلامي-بيروت، ط١ سنة ٢٠٠٢، ٢٠٣/١٦.

[٥] _ ينظر: البيهقي أبو بكر، معرفة السّنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط دار قتيبة-دمشق_بيروت، ط ١ سنة ١٩٩١م. ١٤٣/١.

[٦] _ ينظر: أبو محمد الرّامهُرمزي، المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، ط دار الفكر-بيروت، ط٣ سنة ١٤٠٤هـ، ص٥٢٦.

صلى الله عليه وسلم، وأجازه في غيره. والأصحّ: جواز ذلك في الجميع، إذا كان عالما بما وصفناه قاطعًا بأنّه أدّى معنى اللّفظ الذي بلَغَهُ".[٧]

قلت: ومن هنا كان للرّواية بالمعنى أثرٌ في انتشار أخطاء الرّواة، والتي منها زيادتهم لبعض الألفاظ في متن الحديث، ومثاله؛ ما أخرجه أبو داود السّجستاني في "سُننه"[٨]، عن مُحَمَّدُ بن إِسْمَاعِيلَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عن عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَحْسَبُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْخِنْزِيرُ وَالْيَهُودِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ وَالْمَرْأَةُ، وَيُجْزِئُ عَنْهُ إِذَا مَرُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "فِي نَفْسِي مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ شَيْءٌ[٩]، كُنْتُ أُذَاكِرُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرَهُ فَلَمْ أَرَ أَحَدًا جَاءَ بِهِ عَنْ هِشَامٍ وَلَا يَعْرِفُهُ، وَلَمْ أَرَ أَحَدًا يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ هِشَامٍ وَأَحْسَبُ الْوَهْمَ مِنَ ابن أَبِي سَمِينَةَ: يَعْنِي مُحَمَّدَ بن إِسْمَاعِيل الْبَصْرِيَّ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، وَالْمُنْكَرُ فِيهِ ذِكْرُ "الْمَجُوسِيِّ"، وَفِيهِ "عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ"، وَذِكْرُ "الْخِنْزِيرِ"، وفِيهِ نَكَارَةٌ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا من مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيل بن أَبِي سَمِينَةَ وَأَحْسَبُهُ وَهِمَ لِأَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُنَا مِنْ حِفْظِهِ".اهـ

فالإمام أبو داود –وهو من الأئمة النقّاد– تفطّن من خلال حِسّه النّقدي إلى وجود وهمٍ في متن الحديث وذلك أنّه استنكر ورود بعض الألفاظ فيه، فشرع في البحث عن السبب ليستنتج غلط الراوي المذكور لأنّه كان يحدّث من حفظه فيخطئ، وهذا الراوي هو شيخه ابن أبي سمينة وهو ثقةٌ أخرج له البخاري في "صحيحه" ووثّقه أبو حاتم الرازي وغيره[١٠]، وقال فيه أبو داود: "كَانَ من

---

[٧] _ ينظر: ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث ص٢١٣-٢١٤. وللتوسع في مسألة الرواية بالمعنى يراجع: الخطيب البغدادي، الكفاية ص١٩٨ وما بعدها، وابن كثير، اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث، تحقيق: أحمد شاكر، ط دا الكتب العلمية–بيروت، ص١٤١. وابن حجر العسقلاني، نزهة النّظر بشرح نخبة الفكر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط مطبعة سفير –الرياض، ط١ سنة ١٤٢٢هـ، ص٢٢٩. والسخاوي، فتح المغيث ١٣٧/٣. وجلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، ٢٩٤/١، ط دار طيبة ط٨ سنة ٢٠٠٧م، ٥٣٢/١. ومحمد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ط دار الكتب العلمية–بيروت، د ت، ص٢٢١ وما بعدها. وعبد الرحمن المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزّلل والتضليل والمجازفة، ط المطبعة السلفية ومكتبتها وعالم الكتب–بيروت، ط١ سنة ١٩٨٦م، ص٧٥ وما بعدها. ومحمد عجاج الخطيب، السنّة قبل التدوين ١٢٦ وما بعدها. وعبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث ٢٧٩/١...

[٨] _ تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، د ت. أبواب السترة باب ما يقطع الصلاة رقم (٧٠٤) ١٨٧/١. وضعفه الألباني.

[٩] _ هذه اللفظة يطلقها بعض النقّاد على المتون تعبيرًا على استنكارهم واستغرابهم، وإطلاق أبي داود لها هنا يدلّ على تتبّعه لطرق هذا المتن والتّدقيق في رواته..

[١٠] _ ينظر: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د سعد الحميد، ط مطابع الحميضي، ط١ ٢٠٠٦م، ١٨٩/٧ رقم (١٠٧٧)، وأبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح، ط١ سنة ١٩٨٦م، ٦١٩/٢ رقم (٤٥٥) . والمزّي، تهذيب الكمال ٤٧٩/٢٤ رقم (٥٠٦٥).

شجعان النّاس" ومع ذلك فقد استغرب هذا المتن وتوقّف في قبوله[١١]، ولكن تأمّل كيف اتّجهت سهام النقد إلى المتن مُباشرةً ثمّ كانت النتيجة أنّه اكتشف أنّ شيخه الراوي عنه قد وَهِمَ في هذا الحديث، فلو كان أبو داود مُكتفيًا بالنظر في حال الرواة فقط كما يُشاع لكان حكم على الحديث بالصحّة مباشرةً دون الالتفات إلى متنه، ولكنّ المنهج النقدي العلمي الذي يتوخّاه كان أعمق من ذلك وأدقّ.

ومن أمثلة أوهام الرّواة أيضًا ما أورده ابن حبان في "المجروحين"[١٢] عَن "عَطاء عَن ابن عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلم قَالَ: "إِنَّ مِنْ حَقِّ جَلالِ اللَّهِ عَلَى العَبْدِ إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ، وَرِعَايَةَ الْقُرْآنِ لِمَنِ اسْتَرْعَاهُ إِيَّاهُ، وَطَاعَةَ الإِمَامِ الْقَاسِطِ". أَخْبَرَنَاهُ الْحَسَنُ بن سُفْيَانَ قَالَ حدّثَنَاهُ عبد العَزِيز بن منيب بن سَلام هُوَ أَبُو الدَّرْدَاء المروزِي، قَالَ حَدثنَا عبد الْعَزِيز بن يحيى، قَالَ حَدثنَا عِيسَى بن يُونُس، عن بدر بن الْخَلِيل، عن مُسلم بن عَطِيَّة".اهـ

وعلّق عليه الدّارقطني[١٣] قائلاً: "قَوْلُهُ: مُسلم بن عَطِيَّة خطأٌ، إِنَّمَا هُوَ سَلْم بن عَطِيَّة. وَقَوله: "الإِمَام القاسط" فِي الْمَتْن خطأٌ، إِنَّمَا هُوَ "المقسط"، قَالَ اللَّه: "وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا"[١٤] . فالقاسط: الجائر، والمقسط: الْعَادِل، يقَالَ: قسَطَ الرّجل، إِذا جَار فَهُوَ قاسط. وأقسط إِذا عدل فَهُوَ مقسط. قَالَ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "المقسطون فِي الدُّنْيَا على مَنَابِرٍ من نور يَوْم الْقِيَامَة.. الحَدِيث".اهـ

فقد تفطّن الدّارقطني إلى وجود وهمٍ في متن الحديث حصل في أحد ألفاظه، حيث قال الراوي "الإمام القاسط" والصّواب هو "المقسط" واستدلّ لذلك بالآية الكريمة ليبيّن أنّ القاسط هو الجائر والظالم[١٥] فكيف يكون له حقٌّ عند الله تعالى؟ وهذا مخالفٌ لصريح المعقول وصحيح المنقول، ولكن تأمّل كيف أعلّ الدّارقطني هذا اللفظ دون الكلام على أسانيده أو مجرّد التعليق على أحد رجاله.. كما أنّ طريقته في التعليل تدلّ على معرفته الواسعة باللغة العربيّة والاشتقاق مع حفظه لكتاب الله العزيز وإتقانه له وإمامته في علم القراءات ما أكسبه خبرةً واسعةً بكلام العرب، وكلّ ذلك جعله يكتشف هذا الوهم منذ الوهلة الأولى.

---

[١١] _ قال الحافظ ابن حجر (بعدما ذكر توثيق النقاد له):" قلت توقّف أبو داود في صحّة حديثٍ أخرجه عنه، عن معاذ بن هشام... ". ثمّ ذكر الحديث وتعليق أبي داود عليه. ويراجع: تهذيب التهذيب، ط دائرة المعارف النظاميّة-الهند ١٣٢٥هـ، دت، ٦٠/٩.

[١٢] _ ٨/٣ رقم (١٠٣٥). (في ترجمة مُسْلِم بن عطيّة الفُقَيْمي).

[١٣] _ في تعليقاته على المجروحين، ص٢٥٩.

[١٤] _ سورة الجن، الآية ١٥.

[١٥] _ وينظر: الطبري، التفسير (جامع البيان)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط مؤسسة الرسالة، ط١ سنة ٢٠٠٠م، ٦٦١/٢٣.

ولمّا تتبّعت طرق هذا المتن وجدت أنّ الخطأ فيه ليس من سَلم الفقيمي هذا بَلْ هو من عبد العزيز بن يحيى أبي الأصبغ الحراني[١٦] الرّاوي عن عيسى بن يونس، وقد أخرج روايته البخاري في "تاريخه الكبير"[١٧] من طريق "عيسى بن يونس، عن بدر بن خليل الكوفي الأسدي، عن سلم بن عطية، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر، رضي الله عنهما؛ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "من إجلالِ الله على العِباد؛ إكرامُ ذِي الشّيبة المسلمِ، ورِعَايَةُ القُرآن لمنِ اسْتَرْعَاهُ الله إيّاهُ، وطاعةُ الإمام القَاسِطِ. لا يتابع عليه". وقد ذكرها الذهبي في "ميزان الاعتدال"[١٨] وقال: " وقال البخاري في "الضّعفاء"[١٩]: قال لي عبد العزيز بن يحيى...".

ومن دلائل خطأ عبد العزيز في روايته لهذا المتن مخالفته لمن هو أوثق منه؛ وهو محمد بن موسى بن أعين الجزري[٢٠] وقد أخرج روايته روايته يحيى بن الحسين الشجري الجرجاني[٢١] من طريق محمد بن مسلم بن وارة، عن محمد بن موسى بن أعين، عن عيسى بن يونس، عن بدر الخليل، عن مسلم بن عطية، عن عطاء بن رباح، عن ابن عمر، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: "إنّ من حق إجلال الله إكرام ذي الشيبة المسلم، وحسن رعاية القرآن لمن استرعاه، وطاعة الإمام المقسط".

كما رُوي هذا المتن عن جمع من الصحابة مثل؛ أبي موسى الأشعري[٢٢]، وجابر بن عبد الله[٢٣]، وأبي هريرة[٢٤]، وغيرهم رضي الله عنهم.. كلّهم قالوا "الإمام المقسط"، بل جاءت أوضح في رواية جابر:"إنّ من إكرام جلال الله إكرام ذي الشيبة المسلم، والإمام العادل، وحامل القرآن، لا يغلو فيه ولا يجفو عنه".

---

[١٦] _ قال ابن حجر:" صدوقٌ ربما وهم". وينظر: المزّي، تهذيب الكمال ٢١٥/١٨ رقم (٣٤٨٠) ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ٢٧٩/٨ رقم (٣٣٠٢) وابن حجر، تقريب التهذيب، (رقم٤١٣٠).وبشار وشعيب الأرنؤوط، تحرير التقريب ٣٧٤/٢ رقم (٣١٤٠).

[١٧] _ ١٩/٦ رقم (١٥٥٣). في ترجمة عبد العزيز.

[١٨] _ ٦٣٨/٢ رقم (٥١٣٧) في ترجمة عبد العزيز.

[١٩] _ قلت: لعلّه يقصد كتاب "الضعفاء الكبير" للبخاري، وهو من كتبه المفقودة، والله أعلم.

[٢٠] _ صدوقٌ من رجال البخاري، وينظر: المزّي، تهذيب الكمال ٥٢٢/٢٦ رقم (٥٦٣٨).

[٢١] _ في أماليه الخميسية، ترتيب: محيي الدين العبشمي، تحقيق: محمد إسماعيل، ط دار الكتب العلمية-بيروت، ط١ سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. ٣٤١/٢ رقم (٢٦٩٢).

[٢٢] _ أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأدب باب في تنزيل الناس منازلهم (رقم٤٨٤٣) ٢٦١/٤، وابن المبارك في الزهد، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط دار الكتب العلمية – بيروت، (رقم٣٨٩).

[٢٣] _ أخرجه الطبراني في الأوسط ٢١/٧ رقم (٦٧٣٦)، والبيهقي في شعب الإيمان ٣٥٧/١٣ رقم (١٠٤٧٩).

[٢٤] _ أخرجه البيهقي في الشعب ٣٦٠/١٣ رقم (١٠٤٨٢).

وكلّ ذلك يثبت وقوع الوهم في متن الحديث مع أنّ الدّارقطني قد اكتشفه استنادًا إلى القرآن الكريم وإلى تحكيم العقل والمنطق وإلى إتقانه للّغة العربيّة من دون أن يتعرّض إلى اختلافات الرواة أو يتطرّق إلى درجاتهم في الجرح والتعديل، كما أنّ رأيه لم يتعارض مع أقوال النقّاد بل وافقوه في ذلك.

ونلاحظ كذلك في هذا المثال معرفته الواسعة بالمتون والألفاظ ونقدها أصالةً مع أنّه –ولا شكّ– على درايةٍ بضَعف الإسناد لأنّ العلّة الواقعة في المتن لا بدّ أن يكون مصدرها من جهة الإسناد بوهم أحد رواته كما رأينا مع عبد العزيز الحرّاني الذي روى المتن بالمعنى فأخطأ في أحد ألفاظه، ولكنّ الدارقطني لم يتعرّض لشرح العلّة الإسنادية باعتبارها تمثّل سببًا مباشرًا على العلّة المتنيّة، وإنّما أراد أن ينبّه على العِلّةِ الواقعة في رواية ابن حبان، وفي هذا دلالةٌ قويّة على أنّ منطق المحدّثين في النقد غير متضاد من جهة الإسناد والمتن بل هو منهج نقدي علمي متكاملٌ قائمٌ على العقلانية والموضوعيّة، والله تعالى أعلم.

الدافع الثاني: انتشار الوضع في الحديث:

إنّ ظاهرة الوضع تعتبر من أخطر الظواهر الفكرية السّلبية التي لحقت علوم الشريعة، ولقد وجد الوضّاعون ظروفًا ملائمةً لبثّ أكاذيبهم ونشر أباطيلهم وإلصاقها بالنبي عليه السّلام زورًا وبهتانًا، ولقد تناقل بعض الرّواة هذه الأحاديث واستند إليها كثيرٌ من القصّاصين والمتزلّفين؛ يقول الشيخ محمد طاهر الجوابي: "وشاء القصّاصون أن يكون لهم نصيبهم من الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلّم فلم تكفهم مذلّة التكسّب السّخيف بالقصص، بل أضافوا إليه اختلاق أكاذيب ونسبوها إلى الرسول عليه السلام ليكون لأساطيرهم رواجٌ لدى العامّة، ودفعتهُم الحماقة أحيانًا إلى التصادم مع المحدثين ليبرهنوا أمام مستمعيهم على صحّة ما وضعوه".اهـ[٢٥] وكذا الشأن لبعض أتباع المذاهب الكلامية والفقهية فقد كان لهم نصيبٌ من الكذب على النبي عليه السلام، ولكنّ علماء الحديث لم يكونوا عنها بغافلين، فقد كان نقّاد الحديث يجمعون المئات بل الآلاف من الأحاديث وينقّونها ولا يبقون منها في النهاية إلاّ القليل بعد فحصها سندًا ومتنًا.

وحرصًا منهم على تطويق هذه الظاهرة الخطيرة صنّف المحدّثون كتبًا جمعوا فيها الأحاديث الواهية والموضوعة حتى لا يغترّ بها الناس ويحذر منها المسلمون، لما قد تُحْدِثُه من فتنٍ وفُرْقة بينهم، وخاصّة تلك التي وُضعت بسبب التعصّب المذهبي، ومنها الحديث الذي

[٢٥] _ ينظر: الجوابي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي، ص١٤٢.

وضعه محمد بن شجاع أبو عبد الله الثلجي[٢٦] عن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وسَلَّم قَال: "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْفَرَسَ فَأَجْرَاهَا فَعَرَقَتْ ثُمَّ خَلَقَ نَفْسَهُ مِنْهَا" وهذا من أقبح ما وُضع على النبي عليه السلام، وقد استهجن المحدّثون هذا الكلام مذ سمعوه لِما فيه من التشبيه البغيض المخالف لقوله جلّ ثناؤه:" لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ"[٢٧]، وكشف ذلك كذِب واضعه بسبب تعصّبه إلى مذهبه الفقهي (وكان من أهل الرّأي)، ولهذا صُنّف في مصاف الكذّابين الذين لا تحلّ الرواية عنهم، والخطير في ذلك هو أنّه يُنسِبُ هذه الأحاديث إلى المحدّثين ليثلبهم بها !! ولهذا قال فيه الإمام ابن عديّ: "كَانَ يَضَعُ أَحَادِيثَ فِي التَّشْبِيهِ يُنْسِبُهُ إِلَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ لِيَثْلِبَهُمْ بِهِ، رَوَى عَنْ حِبَّانَ بن هِلالٍ وَحِبَّانُ ثقة عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَن أَبِي الْمُهَزِّمِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وسَلَّم قَال: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الفَرَسَ فَأَجْرَاهَا فَعَرَقَتْ ثُمَّ خَلَقَ نَفْسَهُ مِنْهَا، مَعَ أحاديث كثيرة وضعها من هذا النحو فلا يجب أن يشتغل به لأنّه ليس من أهل الرّواية حمَلَهُ التعصّب عَلَى أن وضع أحاديث يثلُب أهل الأثر بذلك."[٢٨]

وربّما كانت أسباب وضع الحديث غير مقصودة، مثلما حدث مع سفيان بن وكيع بن الجراح الذي ابتُلِيَ بورّاق سوء أفسد حديثه وأدخل فيه ما ليس منه من المناكير والأكاذيب ولمّا لم يتعظ سفيان منه حتى بعد تحذيره ترك النقّاد حديثه، وقد قال ابن أبي حاتم الرازي:" كتب عنه أبي وأبو زرعة وتركا الرواية عنه.. قال: سألت أبا زرعة عنه فقال: لا يشتغل به. قيل له كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلا صالحا. قيل له كان يُتّهم بالكذب؟ قال نعم.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا بلغنا أنّك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم وتركت سفيان بن وكيع أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم إني أوجب له وأحب أن تجرى أموره على الستر وله ورّاقٌ قد أفسد حديثه. قالوا فنحن نقول له أن يُبعد الوراق عن نفسه فوعدتهم أن أجيئه فأتيتُهُ مع جماعةٍ من أهل الحديث وقلت له: إنّ حقك واجبٌ علينا في شيخك وفي نفسك فلو صُنْتَ نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرّحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟ قال: ما الذي ينقم عليّ؟ فقلت قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس مِن حديثك. فقال فكيف السبيل في ذلك؟ قلت ترمي بالمخرجات وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلاّ من أصولك، وتنحي هذا الوراق عن نفسك، وتدعو بابن كرامة وتولّيه

---

[٢٦] _ ترك النقّاد حديثه وكذّبه بعضهم، وينظر: المزّي، تهذيب الكمال، ٣٦٢/٢٥ رقم (٥٢٨٦)، وشمس الدين الذّهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي البجاوي، ط دار المعرفة-بيروت، ط١ سنة ١٩٦٣م، ٥٧٧/٣ رقم (٧٦٦٣).

[٢٧] _ سورة الشورى الآية ١١.

[٢٨] _ ينظر: ابن عديّ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل عبد الموجود وغيره، ط دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٥٥٠/٧.

أصولك، فإنّه يُوثَقُ به. فقال مقبولٌ منك. وبلغني أنّ ورّاقه قد ادخلوه بيتًا يتسع علينا، فما فعل شيئًا مما قاله، فبطل الشيخ، وكان يحدّث بتلك الأحاديث التي قد أُدخِلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدّثين."[٢٩]

ومهما تكن أسباب الوضع عن قصدٍ أو عن غير قصد فكلّها تمثّل خطرًا محدقًا بالسنّة النبويّة الشريفة، ولقد تفطّن الأئمة النقّاد إلى مثل هذه المخاطر وتجنّدوا لها منذ ظهورها وكشفوا أمرها وصنّفوا فيها المجلّدات.. ولئن كانت ظاهرة الوضع أخطر من ظاهرة الوهم إلاّ أنّ هذه الثانية قد تؤدّي أحيانًا إلى مثل نتائج الأولى مع أنّ كليهما يعدّ دافعًا أساسيًّا إلى نقد المتن.

وهو ما دفع نقّاد الحديث إلى مضاعفة جهودهم للتصدّي إلى هذه المخاطر المحدقة بالسنّة؛ وقد جمعوا عشرات الآلاف من المرويات ثمّ شرعوا في نقدها وتمحيصها استنادًا إلى معايير علميّة عميقة ووسائل تقنيّة دقيقة، فبرز نقدهم للمتون في صورتين؛ تخلص الأولى إلى ردّ المتون المنتقدة، وتبحث الثانية في صيانة ألفاظها ومعانيها وهو ما يسمى بالنقد السالب والموجب:

١– أوّلاً النقد السالب:

وهو البحث عن أخطاء الرّواة الفاحشة التي تقدح في صحّة المتن أو ألفاظٍ منه، ويشمل ذلك المتون الضعيفة والموضوعة لمخالفتها للعقل أو التاريخ أو الأصول الثلاثة (القرآن والسنّة الثابتة والإجماع) وتخلُص إلى الحكم بردّ الحديث وتضعيفه وهو ما يسمى بالنقد السّالب..

٢– ثانيًا النقد الموجب:

وهذا النّوع من النقد تتجلّى فيه صناعة المحدّثين في صيانة المتون الصّحيحة من بعض الأوهام، فتراهم يتحرّون الدقّة في رواية المتن ويتثبتون في صحّة ألفاظه ومعانيه، فالحديث الصحيح قد لا يخلو من انتقاداتهم لاشتماله على خلل ناتجٍ عن وهم أحد الرواة كإدراج لفظة أو ألفاظ ضمن المتن، أو تصحيف كلمة أو أكثر في المتن.. وغيرها...

[٢٩] ــ وينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣١/٤ رقم (٩٩١).

٢- معايير نقد المتن:

اعتمد نقّاد الحديث على جملة من المعايير النقدية التي يستدلّون بها على كذب الرواة أو أوهامهم الواقعة في المتون؛ ومن أبرز هذه المعايير نذكر:

١- عرض المتن على القرآن الكريم:

قد يظنّ كثيرون أنّ القرآن الكريم ليس له اعتبار في عملية نقد الحديث، وأنّ المحدّثين أغفلوا الأصل الشرعي الأوّل أثناء اشتغالهم على التصحيح والتضعيف، وكثيرا ما دندن حول هذه الشبهة مجموعة من المستشرقين ومن تبعهم من الكتاب العرب الذين استندوا إلى هذه الشبهة لطرح مجموعة من الأحاديث الصحيحة التي لا تتوافق وآرائهم الفكرية والأيديولوجية فطروحها بدعوى مخالفتها للقرآن !! وأنّ المحدثين لم يلتفتوا إلى القرآن الكريم عندما صحّحوها وعدّوا ذلك من نقائصهم.. وغيرها من التهم والشبهات التي حرّكتها أقلامٌ عربيّة لا علم لها بمناهج المحدّثين.. إذ المتأمّل فيها يلحظ مدى اهتمامهم بهذا المعيار الذي استندوا إليه في ردّ متونٍ خالفت ظاهر القرآن، وهذا كفيل بدحض تلك الشبهات التي علقت بهم في هذا الصدد.. ذلك أنّ الأئمة النقّاد لا يقبلون المتون التي تخالف ظاهر الكتاب العزيز ولكنّهم يتوقّفون فيه ويبحثون في طرقه لاحتمال وجود وهمٍ من أحد رواته، ومعنى ذلك أنّهم قد يجدون متنا مرويًّا بسند صحيحٍ لكنّ ظاهرهُ مخالفٌ للقرآن الكريم فحينئذٍ لا يقبلونه مباشرةً بل يتوقّفون فيه وهنا يأتي الفرق بينهم وبين مدّعي الشبهات الذين يرون أنّ كلّ ما خالف ظاهر القرآن فهو ضعيفٌ موضوع هكذا بإطلاقٍ.. مع العلم أنّ مهمّة النقّاد لا تقف عند هذا الحدّ (أي التوقف في المتن المخالف للقرآن) بل تتواصل للتعمّق أكثر في أسباب هذه المخالفة ويقوم الناقد بتتبع طرق الحديث بما تتطلّبه من مجهودات مضنية حتى يجد العلّة التي تسبّبت في وقوع هذا الخلال الحاصل في المتن، وحتى نفهم هذه الطريقة أكثر لنتمعّن أكثر في هذا المثال ؛

وهو ما رواه مسلمٌ[٣٠] قال: "حَدَّثَنِي سُرَيْج بن يُونُس، وهَارُون بن عَبْد الله، قالا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بن مُحَمَّد، قال: قال ابن جُرَيْج، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بن أُمَيَّةَ، عن أَيُّوبَ بن خَالِد، عن عَبْد الله بن رَافِع، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَة، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي فَقَالَ: "خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فِي آخِرِ الْخَلْقِ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ، فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ".

---

[٣٠] _ في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنّة والنار (رقم٢٧٨٩) ٤/٢١٤٩.

ويعدّ هذا المتن من المتون التي استشكلها بعض النقّاد وذلك لمخالفته لظاهر القرآن، حيث جاء فيه أنّ الله قد خلق المخلوقات في سبعة أيام في حين وردت آياتٌ في كتاب الله أنّ ذلك في ستة أيّام كقوله سبحانه: "إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ".[٣١] ولهذا توقّف عددٌ من الأئمة النقاد عن قبول هذا المتن، ودقّقوا النّظر في طرقه لمعرفة مكمن الخلل، وقد أعلّه علي بن المديني والبخاري والبيهقي وغيرهم بالوقف وجعلوه من كلام كعب الأحبار وقالوا إنّ الوهم قد حصل في رفع أبي هريرة رضي الله عنه لهذا المتن وإنّما رواه عن كعب رضي الله عنه من قوله؛

فقد قال البخاري[٣٢]: "وقَالَ بعضهم عن أبي هريرة عَنْ كعب وهو أصحّ". وقال البيهقي[٣٣]: "قال علي بن المديني: وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلاّ من إبراهيم بن أبي يحيى. قلت: وقد تابعه على ذلك موسى بن عبيدة الربذي عن أيوب بن خالد، إلا أن موسى بن عبيدة ضعيف، وروي عن بكر بن الشرود، عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم، عن أيوب بن خالد، وإسناده ضعيف".

وقال ابن تيمية: "ما رُوي أنّ الله خلق التربة يوم السبت وجعل خلق المخلوقات في الأيام السبعة، فإن هذا الحديث قد بين أئمة الحديث كيحيى بن معين وعبد الرحمن بن مهدي والبخاري وغيرهم أنه غلط، وأنه ليس في كلام النبي صلى الله عليه وسلم بل صرّح البخاري في "تاريخه الكبير" أنّه من كلام كعب الأحبار كما قد بسط في موضعه، والقرآن يدلّ على غلط هذا، ويبيّن أنّ الخلق في ستّة أيام، وثبت في الصّحيح أنّ آخر الخلق كان يوم الجمعة فيكون أوّل الخلق يوم الأحد..".[٣٤]

وقال ابن القيّم: "ويشبه هذا مَا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ "خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ ... " الحديث وَهُوَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَلَكِنْ وَقَعَ الْغَلَطُ فِي رفعهِ وإنّما هو من قول كعب الأحبار كذلك قال إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري في "تاريخه الكبير" وقاله غيره من علماء المسلمين أيضًا وهو كما قالوا".[٣٥]

---

[٣١] _ سورة الأعراف الآية ٥٤.

[٣٢] _ في التاريخ الكبير، بعناية: محمد عبد المعيد، ط دائرة المعارف العثمانية-الهند، د ت ط، ٤١٣/١ رقم (١٣١٧) في ترجمة أيوب الأنصاري.

[٣٣] _ في الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله الحاشدي، ط مكتبة السوادي- جدة، ط١ سنة ١٩٩٣م، (رقم٨١٣).

[٣٤] _ ينظر: ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن وعبد العزيز بن إبراهيم وحمدان بن محمد، ط دار العاصمة، السعودية، ط٢ سنة ١٩٩٩م، ٤٤٣/٢.

[٣٥] _ ينظر: ابن قيّم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب، ط١ سنة ١٩٧٠م.

وقال بدر الدين الزركشي: "وَجعلُوا من دَلَائِل الوَضع أَيْضا أَن يُخَالف نَصّ الكتاب كَمَا قَالَ عَليّ بن المَدِينِيّ فِي حَدِيث إِسْمَاعِيل بن أُميَّة عَن أَيُّوب بن خَالِد عَن أبي رَافع عَن أبي هُرَيْرَة يرفعهُ خلق الله التربة يَوْم السبت الحَدِيث قَالَ لَعَلَّ إِسْمَاعِيل سَمعه من إِبْرَاهِيم بن أبي يحيى وَقَالَ البُخَارِيّ؛ الصَّوَاب أَنّه من قَول كَعْب الْأَحْبَار وَكَذَا ضعّفه الْبَيْهَقِيّ وَغَيره من الْحفّاظ وَقَالُوا هُوَ خلاف ظَاهر الْقُرْآن من أَن الله خلق السَّمَوَات وَالْأَرْض فِي سِتَّة أَيَّام".[٣٦] وقال عبد الله بن يوسف الجديع[٣٧]:" فهذا ردّه جماعةٌ من محقّقي الأئمّة، وأقوى مستندٍ في ردّه معارضة القرآن".

هذا وقد دافع آخرون على رواية مسلم وجزموا أنّ الخطأ يكمن في فَهْم معنى الحديث وأنّه لم يخالف القرآن الكريم إلاّ في الظاهر، ونذكر منهم الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني وناصر الدين الألباني والاختلاف حول هذا الحديث مشهور بين العلماء وغيرهم[٣٨]، ولكنّ الشاهد هنا هو اعتماد النقّاد في ردّ هذا المتن على القرآن الكريم ما يدلّ على أنّه معيارٌ متأصّلٌ عندهم بخلاف ما يدّعيه البعض. إضافة إلى أنّ اعتمادهم لهذا المعيار كان مقيّدًا بضوابط علمية لا يتقنها إلاّ أهل الفنّ المتخصصون في سبر الطرق واكتشاف العلل وغيرها من المباحث الحديثية الدقيقة، وهو ما يثبت بطلان محاولات استثمار هذا المعيار بطرق عبثيّة لهدم السنّة النبويّة وقد سار على هذا المسلك كثير من الكتّاب الذين لا علم لهم بدقائق علم الحديث ما أوصلهم إلى نتائج غير موضوعيّة وجب التنبيه عليها والتحذير منها. وذلك أنّهم في كلّ مرّة نجدهم يطرحون حديثًا صحيحًا ثابتًا بدعوى أنّه مخالفٌ للقرآن وكأنّ المحدّثين لا عِلْمَ لهم بالقرآن الكريم لأنهم يعتمدون منهجا عبثيًّا في التصحيح والتضعيف لا موضوعيّة فيه. وقد أثبت تعامل النقّاد مع هذا المثال أنّ علاقتهم وثيقة بالكتاب العزيز وأبرز مكانته العليّة عندهم سيّما وأنّ الكثير منهم كان من أئمّة القراءات كالدارقطني وغيره..

كما أنّ انتقاد الأئمّة الحفّاظ لبعض الألفاظ أو الأحاديث المخرّجة في الصّحيحين يعتبر أمرًا عاديًّا لعدم عصمة أصحابها من الخطإ، كما أنّ نقدهم كان علميّا مستندًا إلى قرائن قويّة تتعلّق بنقد المتن، ولا يُنقص ذلك من قيمتهما العلميّة وقدرهما عند الأمّة

---

[٣٦] ـ ينظر: بدر الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمّد بلا فريج، ط أضواء السّلف-الرّياض، ط١ ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ٢/٢٦٨.

[٣٧] ـ في تحرير علوم الحديث، ٢/٧٠٢. وينظر: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، تحقيق: محمد الصباغ، ط دار الأمانة ومؤسسة الرسالة-بيروت، د ط، ص١٥٦.

[٣٨] ـ ويراجع: عيد الرحمن المعلّمي، الأنوار الكاشفة ص١٨٦ وما بعدها. ومحمد بن سويلم أبو شُهبة، دفاعٌ عن السُنَّة وردّ شبه المستَشْرِقِينَ والكتّاب المعاصرين، ط مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة، ط٢ سنة ١٩٨٥م، ص١٥٣. وناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة ط مكتبة المعارف-الرياض٤/٤٤٩ (رقم١٨٣٣). وكتب عبد القادر بن حبيب الله السندي مقالاً بعنوان "إزالة الشبهة عن حديث التربة" وقد نشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: ٤٩... فليراجعه من أراد التوسع.

التي تلقتهما بالقبول، وهذا ولا شكّ دليلٌ قاطعٌ على حياديّة نقّاد الحديث ومصداقيّتهم، كما يثبت أنّ نقدهم للمتون لم يكن عاطفيًّا بخلاف ما يدّعيه البعض. فلوْ ان كذلك لما نقدوا حديثًا واحدًا في الصحيحين.

٢- اعتماد التاريخ:

فالمحدّثون يدقّقون النّظر في المتون بغية الكشف عمّا قد يطرأ عليها من أوهامٍ أثناء روايتها، ولهذا تراهم يستعملون التاريخ في ردّ الكثير من الأحاديث لعدم مطابقتها للوقائع التاريخيّة، وربّما دعاهم ذلك إلى التوقّف في قبول بعض المتون، مثلما فعلوا في الحديث الذي رواه مسلمٌ في "صحيحه"[٣٩] قال: "حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بن عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، وَأَحْمَدُ بن جَعْفَرٍ الْمَعْقِرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا النَّضْرُ وهو ابن مُحَمَّد اليَمَامِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ، حَدَّثَنِي ابنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ المُسْلِمُونَ لَا يَنْظُرُونَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ وَلَا يُقَاعِدُونَهُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا نَبِيَّ اللهِ ثَلَاثٌ أَعْطِنِيهِنَّ، قَالَ: "نَعَمْ" قَالَ: عِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ، أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، أُزَوِّجُكَهَا، قَالَ: "نَعَمْ" قَالَ: وَمُعَاوِيَةُ، تَجْعَلُهُ كَاتِبًا بَيْنَ يَدَيْكَ، قَالَ: "نَعَمْ" قَالَ: وَتُؤَمِّرُنِي حَتَّى أُقَاتِلَ الْكُفَّارَ، كَمَا كُنْتُ أُقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: "نَعَمْ" قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: وَلَوْلَا أَنَّهُ طَلَبَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَعْطَاهُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُسْأَلُ شَيْئًا إِلَّا قَالَ: "نَعَمْ".اهـ

فهذا الحديث يُعَدّ من الأحاديث المشكلة والتي توقّف النقّاد في قبولها واستغربوها وضعّفها بعضهم، ووجهُ الإشكال فيه أنّ أبا سفيان رضي الله عنه كان قد أسلم يوم فتح مكة في السّنة الثامنة من الهجرة وهذا معلومٌ عند المؤرخين، وهو خبرٌ مشهورٌ عندهم لا خلاف فيه ألبتّة، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد تزوّج أم حبيبة رضي الله عنها قبل ذلك بسنة أو أكثر؛ فقد تزوّجها سنة ستٍّ وقيل سنة سبعٍ كما أنّهم اختلفوا في مكان نكاحه إيّاها؛ فقيل بالمدينة بعد قدومها من الحبشة، وقال الجمهور إنّه تزوّجها عليه السلام بأرض الحبشة، قال القاضي عياض: "وقولُ أبي سفيان حين سأل النبي -عليه السلام- بعد إسلامه- أن يزوّجه ابنته أم حبيبة، كذا ذكره مسلم من رواية أبي زميل عن ابن عباس. والمعروف أن تزويج النبى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لها كان قبل الفتح. واختلف أين كان؟ فقيل: بالمدينة وهو الأكثر. واختُلف فيمن عقد عليها هناك؟ فقيل: عثمان، وقيل: خالد بن سعيد بن العاص بتقديمها، وقيل: بل عقد عليها عنها وعن النبي -عليه الصلاة والسلام- النجاشي لأنه كان أمير الموضع وسلطانه. والذي وقع في مسلم من هذا غريبٌ جدًا عند أهل الخبر. وخبرهما مع أبي سفيان عند ورود المدينة في حال شركه وهي بعد زواج النبي -عليه الصلاة والسلام- معروفٌ، والله أعلم."[٤٠].

---

[٣٩] _ كتاب فضائل الصّحابة، رقم (٢٥٠١) ١٩٤٥/٤.

[٤٠] _ ينظر: القاضي عياض، إكمال المعلم ٥٣٦/٧.

وقال الحميدي: "قال لنا بعض الحفّاظ: هَذَا الحَدِيث وَهِمَ فِيهِ بعض الرّوَاة، لِأَنَّهُ لَا خلاف بَين اثْنَيْنِ من أهل المعرفَة بالأخبار أَنّ النَّبِي صلّى الله عَلَيْهِ وَسلّم تزوّج أمّ حَبِيبَة قبل الفَتْح بدهرٍ وَهِي بِأَرْض الْحَبَشَة، وأبوها كافرٌ يومئذٍ، وَفِي هَذَا نظرٌ".اهـ[41]

قلت: والظّاهر أنّ أحد الرواة قد وهم فيه–والله تعالى أعلم–، وذهب بعض النقّاد إلى نسبة الوهم إلى عكرمة بن عمّار الرّاوي عن ابن زميل ولهذا قال ابن الجوزي: "وفِي هَذَا الحَدِيث وهمٌ من بعض الرواة لَا شكّ فِيهِ وَلَا تردّد، وَقد اتهموا بِهِ عِكْرِمَة بن عمار رَاوِي الحَدِيث، وَقد ضعّفَ أَحَادِيثه يحيى بن سعيد وَقَالَ: لَيست بصِحاح، وَكَذَلِكَ قَالَ أَحْمد بن حَنْبَل: هِيَ أَحَادِيث ضِعَاف، وَلذَلِك لم يخرّج عَنهُ البُخَارِيّ، وَإِنَّمَا أخرج عَنهُ مُسلم، لِأَنَّهُ قد قَالَ يحيى بن معِين: هُوَ ثِقَة. وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنّ هَذَا وهمٌ لِأَنّ أهل التَّارِيخ أَجمعُوا على أَنّ أم حَبِيبَة كَانَت عِنْد عبد الله بن جحش، وَولدت لَهُ، وَهَاجَر بهَا وهما مُسلمان إِلَى أَرض الْحَبَشَة، ثمَّ تنصّر وَثبتت هِيَ على دينهَا، فَبعث رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم إِلَى النَّجَاشِيّ ليخطبها عَلَيْهِ، فَزَوّجهُ إِيَّاهَا، وأصدقها عَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، وَذَلِكَ سنة سبع من الْهِجْرَة، وَجَاء أَبُو سُفْيَان فِي زمن الْهُدْنَة فَدخل عَلَيْهَا، فتلّت بِسَاط رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم حَتَّى لَا يجلس عَلَيْهِ. وَلَا خلاف أَنّ أَبَا سُفْيَان وَمُعَاوِيَة أسلما فِي فتح مَكَّة سنة ثَمَانٍ، وَلَا نَعْرِف أَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَمر أَبَا سُفْيَان. وَقد أنبأنَا ابْن نَاصِر عَن أبي عبد الله الْحميدِي قَالَ: حَدثنَا أَبُو مُحَمَّد عَليّ بن أَحْمد بن سعيد الْحَافِظ[42] قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ لَا شكّ فِي وَضعه، والآفة فِيهِ من عِكْرِمَة بن عمار، وَلم يخْتَلف أَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم تزَوجهَا قبل الفَتْح بدهر وأبوها كَافِر".[43]

قلت: فهذا الوهم في متن الحديث قد أثبته التّاريخ وأكّد استحالة وقوعه، ولهذا ضعّفه الأئمّة النقّاد وتوقّفوا في قبوله وأدرجوه ضمن الأحاديث المشكلة، وهو ما يؤكّد اعتمادهم على التّاريخ في نقد المتون وتمحيصها، وعدم اكتفائهم بروايتها والنّظر في أسانيدها.

---

[41] _ ينظر: الحميدي محمد بن فتوح، الجمع بين الصحيحين، تحقيق: حمد الغماس، ط دار المحقق للنشر، ط١ سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ١٣١/٢. ويقصد بقوله "بعض الحفاظ" هنا: الإمام الحافظ أبو محمد ابن حزم الأندلسي الفقيه الظاهري المشهور.

[42] _ هو ابن حزم الأندلسي، وقد نقل الحميدي كلامه هذا آنفا في "الجمع بين الصحيحين".

[43] _ ينظر: أبو الفرج ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، ط دار الوطن – الرياض، ٤٦٣/٢ و٤٦٤. ويراجع: النووي يحي بن شرف، شرحه على صحيح مسلم (الموسوم بالمنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، ط دار إحياء التراث العربي–بيروت، ط٢ سنة ١٣٩٢هـ، ٦٣/١٦ وما بعدها. والحافظ صلاح الدين العلائي، التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة، تحقيق: مرزوق الوهراني، ط الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: (العددان ٧٩ و٨٠، رجب–ذوالحجة ١٤٠٨هـ) ٧٣/١، وغيرهم.

٣- مخالفة المتن للسنّة الثابتة:

وأعني بذلك مخالفة المتن لما هو أثبت وأوثق، فقد نجد حديثًا مرويًّا بالإسناد يحوي حكمًا مخالفًا لما جاء في أحاديث أخرى متواترة، فحينئذٍ يبحث النقّاد في طرقه ويتتبعون أحوال رواته ويقابلون المتون ببعضها اعتمادا على منهج المقارنة، ثمّ بعد ذلك يقع ترجيح الثّابت منها وردّ المرجوح، وهو ما سنراه في هذا المثال؛

فقد سئل الدّارقطني[٤٤] عن "حديث القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي بردة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اشْرَبُوا فِي الظّرُوفِ[٤٥] ولاَ تَسْكَرُوا". فقال: "يرويه أبو الأحوص[٤٦]، عن سِماك، عن القاسم، عن أبيه، عن أبي بردة[٤٧]. واختُلف عن أبي الأحوص؛ فقال عنه سعيد بن سليمان: عن سماك، عن أبي بردة، عن أبيه. ووهم فيه على أبي الأحوص، وَوَهِمَ فيه أبو الأحوص على سِماك أيضًا. وإنّمَا روى هذا الحديث سماك، عن القاسم، عن ابن بريدة، عن أبيه[٤٨]، ووَهِمَ أيضا في متنه، في قوله: ولا تسكروا، والمحفوظ عن سماك، أنه قال: وكلّ مسكر حرام".اهـ وقال في "السّنن"[٤٩]: "وَهِمَ فِيهِ أَبُو الْأَحْوَصِ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ. وَقَالَ غَيْرُهُ عَنْ سِمَاكٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: "وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا". وقال عن رواية محمد بن جابر عن سماك[٥٠]: " وقال ذلك يحي بن يحي النيسابوري وهو إمامٌ- عن محمد بن جابر.. وهذا هو الصّواب".

---

[٤٤] _ في العلل (رقم ٩٥٥)

[٤٥] _ هي الأوعية وقال إبراهيم الحربي: "وِعَاءُ كُلِّ شَيْءٍ ظَرْفُهُ". وينظر: إبراهيم الحربي، غريب الحديث ١١٣١/٣.

[٤٦] _ هو سلام بن سليم أَبُو الأحوص الكوفي، ثقةٌ ثبت، ولكن النقّاد أجمعوا على وهمه في هذا الحديث كما سيأتي بيانه، وينظر: المزّي، تهذيب الكمال ٢٨٢/١٢ رقم (٢٦٥٥). والذهبي، الميزان ١٧٧/٢ رقم (٣٣٤٤).

[٤٧] _ أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، ط دار هجر – مصر، ط١ سنة ١٩٩٩م، ٧١٠/٢ رقم (١٤٦٦) ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٥١٧/٨ رقم (١٧٤٠٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه ٨٥/٥ رقم (٢٣٩٤٠) ومن طريقه الطبراني في الكبير ١٩٨/٢٢ رقم (٥٢٢)، والنسائي في الكبرى ١٠٥/٥ رقم (٥١٦٧) والمجتبى كتاب الأشربة باب تفسير الأوعية (رقم٥٦٧٧) ٣١٩/٨، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢٢٨/٤ رقم (٦٥٤١)، والدارقطني في سننه ٤٦٦/٥ (رقم٤٦٧٦)، وابن قانع في معجم الصحابة، تحقيق: صلاح المصراتي، ط مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، ط١ سنة ١٤١٨هـ، ٢٠٤/٣.

[٤٨] _ وقد رواها عن سماك: أيوب بن جابر؛ وروايته عند أحمد في المسند ١٢٤/٣٨ رقم (٢٣٠١٧). ومحمد بن جابر؛ وروايته عند الطبراني في الأوسط ٢١٩/٣ رقم (٢٩٦٦)، والدارقطني في سننه (رقم٤٦٧٧ و٤٦٧٨) ومن طريقه ابن الجوزي في "التحقيق في أحاديث الخلاف" (رقم٢٠٠٢).

[٤٩] _ ٤٦٦/٥ (رقم٤٦٧٦).

[٥٠] _ ٤٦٦/٥-٤٦٧ (رقم٤٦٧٧ و٤٦٧٨).

نبّه الدّارقطني على وقوع وهمٍ فاحشٍ في متن هذا الحديث التي استند إليه كثيرون لنصرة رأيهم في شرب النبيذ واستحلاله، ومكمن الوهم هو في قوله "اشربوا ولا تسكروا" عِوَضَ "كلّ مسكر حرام" فاللفظة الأولى تبيحه والثانية تحرّمه !! ومن هُنا يبرزُ فُحْش الخطإ الذي وقع فيه أبو الأحوص الذي خالف الواقع الحديثي، ولهذا أعلّه هذا الإمام الدّارقطني ووافقه على ذلك جمعٌ من النقّاد؛

فقد قال ابن أبي حاتم[٥١]: "سألت أبا زرعة عن حديث أبي الأحوص، عن سِماك، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه ، عن أبي بردة ؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اشربوا في الظروف، ولا تسكروا ؟ قال أبو زرعة: فوهم أبو الأحوص ، فقال: عن سماك، عن القاسم، عن أبيه، عن أبي بردة، قلب من الإسناد موضعًا، وصحّف في موضع؛ أما القلب: فقوله: "عن أبي بردة"، أراد: عن ابن بريدة، ثم احتاج أن يقول: "ابن بريدة، عن أبيه"، فقلب الإسناد بأسره، وأفحش في الخطإ. وأفحش من ذلك وأشنع: تصحيفه في متنه: اشربوا في الظروف، ولا تسكروا.

وقد رُوي هذا الحديث عن ابن بريدة، عن أبيه: أبو سنان ضرار بن مرة وزبيد اليامي عن محارب بن دثار[٥٢]، وسماك بن حرب[٥٣]، والمغيرة بن سبيع[٥٤]، وعلقمة بن مرثد[٥٥]، والزبير بن عدي[٥٦]، وعطاء الخراساني[٥٧]، وسلمة بن كهيل[٥٨]، كلّهم عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لحُومِ الأَضَاحي فَوْقَ ثلاَثٍ فأَمْسِكُوا مَا بدَا لكُمْ، ونَهَيْتُكُمْ عنِ النّبيذِ إلاّ في سِقَاءٍ، فاشْرَبُوا في الأَسْقِيَةِ، ولاَ تَشْرَبُوا مُسْكِرًا".

وفي حديث بعضهم قال: "واجْتَنِبُوا كلّ مُسْكِرٍ"، ولم يقل أحد منهم: "ولا تَسْكَرُوا"، وقد بان وهم حديث أبي الأحوص من اتفاق هؤلاء المسمّين؛ على ما ذكرنا من خلافه".اهـ

---

[٥١] _ في العلل ٤٣٨/٤ رقم (١٥٤٩).

[٥٢] _ رواية زبيد وضرار عن محارب أخرجها مسلم في صحيحه كتاب الجنائز ٦٧٢/٢ (رقم٩٧٧) وكتاب الأضاحي (رقم١٩٧٧) ١٥٦٣/٣.

[٥٣] _ سبق ذكرها من طريق محمد وأيوب ابني جابر.

[٥٤] _ أخرج روايته النسائي في الكبرى ٤٦٥/٢ رقم (٢١٧١) وفي المجتبى كتاب الجنائز باب إخراج الميت من القبر بعد أن يدفن فيه (رقم٢٠٣٣) ٨٩/٤.

[٥٥] _ وروايته عند ابن حبان في صحيحه (رقم٣١٦٨).

[٥٦] _ وروايته عند النسائي في الكبرى ٩٥/٥ رقم (٥١٤١) والمجتبى كتاب الأشربة باب تفسير الأوعية (رقم٥٦٥١) ٣١٠/٨.

[٥٧] _ أخرج روايته مسلم في صحيحه كتاب الجنائز (رقم٩٧٧) ٦٧٢/٢.

[٥٨] _ أخرج روايته أحمد في مسنده ١٢٢/٣٨ رقم (٢٣٠١٥). وتابعهم: يزيد بن أبي زياد؛ كما أخرج الروياني في مسنده (رقم٢٥). وحماد بن أبي سليمان؛ كما عند النسائي في الكبرى ٩٦/٥ رقم (٥١٤٤) والمجتبى كتاب الأشربة باب تفسير الأوعية (رقم٥٦٦٤) ٣١٤/٨، والطبراني في المعجم الأوسط ٨٢/١ رقم (٢٣٨). وعيسى بن عبيد الكندي وروايته عند النسائي في الكبرى ٩٧/٥ رقم (٥١٤٥) والمجتبى كتاب الأشربة باب تفسير الأوعية (رقم٥٦٥٥) ٣١٤/٨.

وأعلّ الأثرم هذا المتن في سياق الرّد على من استعمله لنصرة رأيه مبيّنًا أسباب وقوع الوهم ومستندًا إلى قولي شعبة بن الحجاج وأحمد بن حنبل، فقال[٥٩]: "ثم روى قومٌ يستحلّون بعض ما حرّم الله عزّ وجلّ أحاديث لا أصول لها فمنها حديث رواه أبو الأحوص عن سماك عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي بردة بن نيار، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اشربُوا في الظّرُوف ولا تسْكَرُوا". فتأوّلوا هذا الحديث على ما أحبّوا فوافقوا أهل البدع في تأويلهم المتشابه وتركهم المحكم، قال الله عز وجل: "فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ"[٦٠]، وهذا حديثٌ له عللٌ بيّنة، وقد طعن فيه أهل العلم قديماً فبلغني أنّ شعبة طعن فيه. وسمعتُ أبا عبد الله[٦١] يذكر أن هذا الحديث إنما رواه سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن بريدة عن أبيه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "نهيتكم عن ثلاث: عن الشرب في الأوعية، وعن زيارة القبور، وعن لحوم الأضاحي. فأما لحوم الأضاحي فكلوا وادخروا، وأما زيارة القبور فزوروها، وأشربوا في الأوعية ولا تشربوا مسكراً". قال: فدرس كتاب أبي الأحوص فلقنوه الإسناد والكلام، فقلب الإسناد والكلام، ولم يكن أبو الأحوص، يقول أبي بردة بن نيار: كان يقول أبو بردة، وإنما هو عن ابن بريدة فلقّنوه أنّ أبا بردة إنما هو ابن نيار فقاله. وقد سمعت سليمان بن داود الهاشمي يذكر أنه قال لأبي الأحوص من أبو بردة؟ فقال أظنّه ثم قال: يقولون ابن نيار. وهذا حديثٌ معروفٌ، قد رواه غير واحد عن سماك عن القاسم عن ابن بريدة عن أبيه على ما وصفناه، ثم جاءت الأحاديث بمثل ذلك عن بريدة رواها علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه. ورواها محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه. ورواه أبو فروة الهمداني عن المغيرة بن سبيع عن ابن بريدة عن أبيه. فلو لم يجئ لهذا الحديث معاريض من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم لم يكن هذا مما يصح به خبر لبيان ضعفه".اهـ

وقال النّسائي[٦٢]: "هذا حديثٌ منكرٌ، غلط فيه أبو الأحوص سلاّم بن سليم لا نعلم أنّ أحدًا تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب، وسماك ليس بالقوي وكان يقبل التلقين، قال أحمد بن حنبل: "كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث" خالفه شريك في إسناده وفي لفظه".

وعلّق العقيلي على رواية أيوب بن جابر عن سماك قائلاً: " لم يتابعه عليه أحدٌ، ولا أصل له من حديث سِماك، ولا يصحّ في هذا المتن شيء".[٦٣]

---

[٥٩] _ في ناسخ الحديث ومنسوخه ص٢٠٦-٢٠٧.

[٦٠] _ سورة آل عمران الآية ٧.

[٦١] _هو شيخه أحمد بن حنبل.

[٦٢] _ في السنن الكبرى ٥/١٠٥ رقم (٥١٦٧) والمجتبى كتاب الأشربة باب تفسير الأوعية (رقم٥٦٧٧) ٨/٣١٩.

[٦٣] _ ينظر: الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط دار المكتبة العلمية-بيروت، ط ١ سنة ١٩٨٤م، ١/١١٤.

وقال البيهقي[٦٤]: "وأمّا حديث أبي الأحوص سلام بن سليم، عن سماك، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي بردة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اشربوا ولا تسكروا"، فقد أجمعوا على أن أبا الأحوص وهم من إسناده ومتنه، وإنما الرّواية عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "ولا تشربوا مسكرا". وقال أيضًا[٦٥]: "والذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: اشربوا، ولا تسكروا" خطأٌ في الرّواية والصّحيح رواية ابن بريدة، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نهيتكم عن النبيذ إلاّ في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها، ولا تشربوا مسكرا". وقال الجوزجاني: "هذا حديثٌ منكرٌ، غلط فيه أبو الأحوص سلام بن مسلم، لا نعلم أنّ أحدًا تابعه عليه من أصحاب سِماك بن حرب، قال: أحمد بن حنبل: كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث، خالفه شريك في إسناده، وفي لفظه".[٦٦]

وقد فسّر الذهبي سبب مؤاخذة الأئمّة النقّاد لأبي الأحوص رغم توثيقهم له، فقال[٦٧]: "وقد نقموا على أبي الاحوص حديثه عن سماك، عن القاسم بن عبد الرّحمن، عن أبيه، عن أبي بردة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اشربوا في الظروف ولا تسكروا. وقال أحمد بن حنبل: كان أبو الأحوص يخطئ في هذا. قلت: وقد روي على وجوه معلولة عن سماك بن حرب، وقد روى هذا النسائي، عن حماد، عنه، ثم قال: هذا حديث منكر غلط أبو الأحوص، وسماك ليس بالقوى يقبل التلقين". وقال في "المغني في الضعفاء"[٦٨]: "سَلام بن سليم أَبُو الْأَحْوَص، ثِقَةٌ حجَّة وَقد انْفَرد عَن سماك عَن الْقَاسِم بن عبد الرَّحْمَن عَن أَبِيه عَن أبي بردة عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم اشربوا وَلَا تسكروا".اهـ[٦٩]

وخلاصة الأقوال أنّ أبا الأحوص رغم توثيق النقاد له غير أنّه قد أخطأ في متن هذا الحديث خطأً فاحشًا آخذه الحفّاظ عليه وذلك لأهميّة موضوعه الذي استُغلّ من بعض المتفقّهة المتأوّلين لإباحة ما حرّم الله تعالى من الشّراب، وهنا تبرز أهميّة نقد المتن في الترجيح بين الفقهاء عند الاختلاف، وذلك أنّ المحدّثين قد يكتشفون عللاً في المتن تساعد الفقيه على فهم معناه وفقهِ بعض الجوانب التي ربّما خفيت عنه، والله أعلم.

---

[٦٤] _ في سننه صغرى ٣/٣٣٥ رقم (٢٦٨٧).

[٦٥] _ في معرفة السنن والآثار ١٣/٣٠ رقم (١٧٣٧٠).

[٦٦] _ ينظر: الجوزجاني، الأباطيل والمناكير ٢/٢٧٥.

[٦٧] _ في الميزان ٢/١٧٧.

[٦٨] _ ١/٢٧١ رقم (٢٥٠٠).

[٦٩] _ وينظر: الزيلعي، نصب الراية ٤/٣٠٨. وابن حجر، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني، ط دار المعرفة-بيروت، ٢/٢٥٢.

٣- علاقة نقد المتن بالإسناد:

تقوم قواعد النقد عند المحدثّين على عنصرين أساسيّين وهما نقد المتن والإسناد، ولمعرفة العلاقة الرّابطة بينهما لا بدّ من معرفة أطوار عمليّة نقد المتن ثمّ أهميته في الحكم على الحديث؛

أ- أطوار نقد المتن عند علماء الحديث:

إنّ المتأمّل في جهود المحدّثين في نقد المتون يلاحظ مرورهم بأربعة مراحل ذكرها الإمام مسلم في كتابه "التّمييز" فقال:" فبجمْعِ هذه الرّوايات ومُقابَلَةُ بعضِها ببعضٍ، تتمَيّزُ صحِيحُها من سقيمِها، وتتبيّنُ رواةٌ ضِعافُ الأخبارِ من أضدادِهِم من الحُفّاظ. ولذلك أضْعَفُ أهلِ المعرفةِ بالحديث عُمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباههِمْ مِن نقلَةِ الأخبار، لرِوايَتِهِمْ الأحاديثِ المستنْكرَةِ التي تُخالفُ رواياتِ الثّقات المعرُوفين من الحُفّاظ."[٧٠]

فالمرحلة الأولى من مراحل النقد عند المحدّثين هي مرحلة جَمْع المروياتِ وهو عملٌ مظن وشاقّ تطلّب منهم الكثير من الوقت والجهد والرّحلة إلى الأمصار والأقطار، يقول علي بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرُقَهُ لم يتبيّن خطؤهُ". وقال أحمد بن حنبل: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يُفسِّرُ بعضَهُ بعضًا".[٧١]

وأمّا **المرحلة الثانية**؛ فتتمّثل في مُقابلة المتون ببعضها لمعرفة أوهام الرواة، وعرضها على القرآن الكريم والسنّة الثابتة والعقل الصريح حتى يتمكّنُوا من تمييز المتون الصحِيحة من السّقيمِة، وفي هذه المرحلة تكشف المتون بعد نظرٍ دقيق وفحصٍ عميقٍ عن خطأ كثير من الرّواة وعن كذبِ آخرين على النبي عليه السلام وهذا ولا شكّ يعدّ سببًا رئيسًا في الحكم على الرواة، لتأتي بعد ذلك **المرحلة الثالثة** ؛ والتي تتبيّنُ فيها الرّواةُ الضّعافُ من الثّقات الحُفّاظ كما قال مسلم، والراوي الضعيف يُعرف بكثرة أخطائه في رواية الحديث وهو سبب تضعيفه، وكذا الوضّاع الذي سقط الاحتجاج به لكذبه واختلاقه لعدد من المتون الباطلة التي كشفت زيفه وكذبه، فتوثيق الرّواة وتضعيفهم يقوم على معايير علميّة نقديّة تدرس شخصيّة الراوي الدينيّة والاجتماعيّة والأخلاقية والنفسيّة والمعرفية وهي **المرحلة الرّابعة**؛ حيث يُبحث عن عدالة الرّاوي وضبطه وإتقانه من خلال النّظر في مرويّاته، وسبرها، لمعرفة نسبة الخطإ والصّواب فيها، وعلى ضوء ذلك يحدّدُ النقّاد درجته في الجرح والتعديل، وأمّا إذا عُرف كذبه فيضعونه في خانة

---

[٧٠] _ ينظر: مسلم بن الحجاج، التمييز، ص١٥٣.

[٧١] _ قولة ابن المديني وأحمد أخرجهما الخطيب البغدادي في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، ط مكتبة المعارف-الرياض، طبعة سنة ١٤٠٣هـ، ٢١٢/٢.

الوضّاعين ويدرجون أحاديثه ضمن الموضوعات وكلّما وجدوه في إسنادٍ عرفوه وعرفوا كذبه، ولذلك أثرٌ مباشرٌ في الحكم على الحديث.

ب- محوريّة نقد المتن في الحكم على الحديث:

إنّ هدف عمليّة النّقد هي الحكم على الحديث بالقبول أو الردّ، بالعمل به والاحتجاج به أو عكس ذلك، فالحكم على الحديث هو ثمرة الجهود التي بذلها النقّاد في جمع المرويات ومقارنتها وعرضها، وهو كذلك محلّ اهتمام الفقهاء والعلماء المشتغلين باستنباط الأحكام الشرعيّة والأصوليّة، ولهذا يعدّ نقد المتن عنصرًا محوريًّا في الحكم على الحديث، فلا يُحكم على الحديث بقبوله أو ردّه دون النظر العميق في متنه، وكثيرًا ما يسلّط المحدّثون سهام نقدهم إليه بصفة مباشرة دون الرجوع إلى الإسناد والبحث في أحوال الرواة، ولذلك أمثلة كثيرة منها المثال الآنف المتعلق بوهم الراوي في إبدال لفظ "القاسط" بدل "المقسط"، ومنها أيضًا ما ذكره ابن عديّ في كتابه "الكامل في ضعفاء الرّجال" الذي أورد فيه عددًا من الرّجال الذين ضعّفهم النقاد بسبب كثرة أوهامهم أو كذبهم، ومنهم: أَبُو مُحَمد الحسن بن محمّد الْبَلْخِيُّ. وقد قال عنه ابن عدي في مستهلّ ترجمته له: "وليس بمعروف منكر الحديث عن الثقات"[٧٢]. وهذا الحكم ناتج عن روايته لمتون باطلة لا تصحّ عقلاً ولا نقلاً وقد أورد له ابن عدي مجموعة من هاته المرويات؛

ومنها حديثه عن حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَن أَنَس بن مَالِكٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ زَوَّجَ كَرِيمَتَهُ مِنْ فَاسِقٍ فَقَدْ قَطَعَ رَحِمَهَا"[٧٣]. وليس هذا من كلام النبي عليه السّلام في شيء وإنّما هو من كلام الشعبي، ولهذا قال ابن عدي: "وَهَذَا الْحَدِيثُ مُسْنَدُهُ مُنْكَرٌ، وإِنَّما يَرْوِي هَذَا عَنِ الشَّعْبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلَهُ".

ومنها حديثه عَنْ حُمَيْدٍ، عَن أَنَس، قَال: قَال رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "رَدُّ جَوَابِ الْكِتَابِ حَقٌّ كَرَدِّ السَّلامِ"[٧٤]. ولا يثبت هذا المتن عن النبي عليه السلام وإنما هو قول ابن عباس، ولهذا استنكره ابن عديّ قائلاً: " وَهَذَا أَيضًا مُنْكَرٌ سَنَدُهُ، وإِنَّما يَرْوِي هَذَا الْعَبَّاسُ بن ذُرَيْح عَنِ الشَّعْبِيِّ، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ".

---

[٧٢] _ ينظر: ابن عديّ، الكامل في ضعفاء الرجال، ١٦٥/٣ رقم (٤٥٤).

[٧٣] _ أخرجه أبو نعيم؛ في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط دار الكتاب العربي-بيروت، ط٤ ١٤٠٥هـ. ٣١٤/٥. والبيهقي؛ في شعب الإيمان تحقيق: مختار أحمد الندوي، ط مكتبة الرشد-الرياض والدّار السلفية-الهند، ط ١ سنة ٢٠٠٣م. ١٥٧/١١ رقم (٨٣٣٤). وابن حبان؛ في المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، ط دار الوعي-حلب. ٢٣٨/١ رقم (٢١٤). وابن الجوزي؛ في الموضوعات، تحقيق: ط دار الكتب العلميّة-بيروت، د ت ط. ٢٦٠/٢. وابن عرّاق الكناني؛ في تنزيه الشريعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق الغماري، ط دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ سنة ١٣٩٩ هـ، ٢٠٠/٢. وغيرهم..

ومنها حديثه عن عَوْف وهشام، عنِ ابْنِ سِيرِين، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَال: قَال رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا حَمَلَتِ الْمَرْأَةُ فَلَهَا أَجْرُ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَانِتِ الْمُخْبِتِ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِذَا ضَرَبَهَا الطَّلْقُ فَلا يَدْرِي أَحَدٌ مِنَ الْخَلائِقِ مَا لَهَا مِنَ الأَجْرِ فَإِذَا وَضَعَتْ فَلَهَا بِكُلِّ وضعة عتق نسمة"[٧٥]. وقد علّق عليه ابن عديّ بقوله: "وَهَذَا أَيضًا مُنْكَرٌ عَنْ عَوْفٍ، وهِشام، عنِ ابْنِ سِيرِين، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ".[٧٦]

وبعد النّظر في مروياته تبيّن أنّ الحسن هذا يروي متونًا منكرةً باطلةً وأنّه يخلط فيها تخليطًا فاحشًا، ولهذا ضعّفه النقّاد ضعفًا شديدًا واتّهمه بعضهم بالكذب بسبب تلك المتون الواهية، وهو ما جعل ابن عَدِي يستهلّ ترجمته بقوله "منكر الحديث"، وبعدما سبر مروياته ودقّق النظر فيها قال: "وَالْحَسَنُ بن مُحَمد الْبَلْخِيُّ هَذَا لا أَدْرِي هَلْ لَهُ من الْحَدِيث غير ما ذَكَرْتُ أَمْ لا، وَإِنْ رُوِيَ عَنْهُ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَلِيلا وَكُلُّهَا مَنَاكِيرُ".[٧٧] وتأمّل قوله "وإن يكُن رُوي...فإنّه.." فكأنّ ابن عديّ أراد التّحذير من باقي المتون التي لم يتحدث عنها فهو بمجرّد اختباره لبعض المتون حَكَمَ على الرّجل بالضّعف الشديد وحذّر من قبول أيّ حديثٍ آخر يأتي من طريقه.

ويعتبر ابن حبّان من النقّاد الذين سبروا حديثه ودقّقوا النّظر فيه، وقد توصّل إلى نتيجة ابن عديّ وإلى نفس الحكم، فقد قال: "شيخٌ يَرْوِي عَن حميد الطَّوِيل وعَوْف الْأَعرَابِي الْأَشْيَاء الْمَوْضُوعَة وَعَن غَيرهمَا من الثِّقَات الْأَحَادِيث المقلوبة لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ وَلَا الرِّوَايَة عَنْهُ بِحَال وَهَذَا شيخٌ لَيْسَ يعرفهُ إِلَّا الباحثُ عَن هَذَا الشَّأْن"[٧٨]. فقد حذّر ابن حبان من الرّواية عن هذا الرّاوي ليوافق رأي ابن عديّ فيه، ثمّ يشير إلى دقّة ما توصّل إليه من نتائج بعد سبر المرويات والنظر الدقيق في المتون ومقابلتها ومقارنتها، ويتطلّب ذلك جهودًا مُضنيةً وفهمًا ثاقبًا ومعرفةً واسعةً بعلل المتون ومراتب الرّواة وأخبار الضعفاء والكذّابين. ليتوصّل الناقد في الأخير إلى بيان درجة الراوي في الجرح والتعديل، لنستنتج أنّ المتون التي يرويها رواة الحديث هي التي تحدّد مرتبتهم تلك، ومن هنا تظهر لنا محوريّة نقد المتن في الحكم على الرّجال.

---

[٧٤] _ أورده ابن الجوزي؛ في الموضوعات ٨١/٣، والسيوطي؛ في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: صلاح عويضة، ط دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ سنة ١٩٩٦م، ٢٤٨/٢...

[٧٥] _ أخرجه ابن حبان؛ في المجروحين ٢٣٨/١، وابن الجوزي؛ في الموضوعات ٢٧٤/٢، وابن عرّاق؛ في تنزيه الشريعة ٢١١/٢.

[٧٦] _ ينظر: ابن عديّ، الكامل ١٦٦/٣.

[٧٧] _ ينظر: م س ١٦٧/٣.

[٧٨] _ ينظر: ابن حبّان، المجروحين ٢٣٨/١. وذكره الذهبي؛ في ميزان الاعتدال ٥١٩/١ رقم (١٩٣٧) ونقل قولي ابن حبّان وابن عديّ. وأمّا ابن حجر فقد نقل أقوال بعض النقاد في تضعيفه مثل: العقيلي وأبو نعيم والحاكم. ويراجع: ابن حجر، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة– حلب، د ت، ١١١/٣ رقم (٢٣٨٣).

كما أنّ نقّاد الحديث لم يكتفوا بما بذلوه من جهود في سبيل الحفاظ على السنّة والذبّ عنها، بل ضاعفوا اهتمامهم بنقد المتون من خلال سبرهم التام لمرويات الرجال بل دقّقوا النّظر أكثر في الرواة وتحدّثوا عن مراتبهم بكلّ دقّة وفي هذا السياق يندرج كلامهم عن أوثق الرواة عن فلان وأثبتهم عن فلان وذلك لغرض الترجيح بين المرويات؛ يقول أحمد بن حنبل: "كنت أَنَا وَعلي بْن الْمَدِينِيّ فَذَكرنَا أثبت من يروي عَن الزُّهْرِيّ فَقَالَ عَليّ سُفْيَان بْن عُيَيْنَة وَقلت أَنَا مَالك بْن أَنَس وَقلت مَالك أقل خطأ عَن الزُّهْرِيّ وَابْن عُيَيْنَة يخطىء فِي نَحْو عشْرين حَدِيثا عَن الزُّهْرِيّ فِي حَدِيث كَذَا وَحَدِيث كَذَا فَذَكَرَتْ مِنْهَا ثَمَانِيَة عشر حَدِيثا وَقلت هَات مَا أَخطَأ فِيهِ مَالك فجَاء بحديثين أَو ثَلَاثَة فَرَجَعت فَنَظَرت فِيمَا أَخطَأ فِيهِ بن عُيَيْنَة فَإِذا هِيَ أَكثر من عشْرين حَدِيثا".[٧٩] فنقّاد الحديث كانوا على دراية تامّة بمرويات الرّجال وعلى معرفة واسعة بما رووه من متون، فهل يستطيع الناقد أن يحكم على الراوي دون النظر فيما يرويه من متون؟ لا يستطيع الناقد أن يحكم على الحديث قبل النظر في متنه، ودليل ذلك عشرات الآلاف من التراجم الموسعة للرواة على مدى أربعة قرون ما يدلّ على إحاطتهم الكاملة بمروياتهم، وخاصّة تلك الكتب المعتنية بتراجم الضعفاء كتاب ابن عدي وابن حبان والعقيلي وغيرهم..

ولذلك وغيره نخلص لنقول إنّ للمحدّثين صناعةً حديثيّةً نقديّة علميّةً فريدة في مجال نقد المتون وتمحيصها وصيانتها وتقويمها، وأنّ نقد المتن يعدّ عندهم من الأسباب الرئيسيّة في الحكم على الرّواة نظرًا للعلاقة الترابطيّة بين نقد المتن والإسناد، تلك العلاقة التي تمثّل نظريّةً نقديّةً متكاملة برع نقّاد الحديث في تنزيلها على المتون وتطبيقها على آلاف المرويّات، حتّى إنّهم لا يحكمون على الحديث إلاّ بعد النّظر العميق في متنه، وهي قاعدة متأصّلة عندهم راسخة في تطبيقاتهم، باعتبارها من أبرز القواعد التي ترتكز عليها نظريّة النقد، والله تعالى أعلم.

[٧٩] ـ ينظر: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ٣٤٩/٢ رقم (٢٥٤٣).

السيرة الذاتية :

- عمر بن الجيلاني الشبلي التونسي
- تحصل على باكالوريا آداب سنة ٢٠٠٦م.
- درس بالمعهد العالي لأصول الدين جامعة الزيتونة بتونس؛ وتحصّل على **الإجازة الأساسية في العلوم الشرعية والتفكير الاسلامي** سنة ٢٠٠٩. وأعدّ مذكرة ختم الدروس بعنوان "**الحديث المضطرب**" باشراف الدكتور طه بوسريح التونسي وأسندت لها اللجنة المناقشة ملاحظة "حسن جدّا".
- تحصّل على **الماجستير في علوم القرآن والحديث والسيرة** بجامعة الزيتونة سنة ٢٠١٣ بعنوان "**منهج الامام البخاري في التعليل من خلال علل الترمذي الكبير**" وأسندت لها اللجنة المناقشة ملاحظة "حسن جدّا".
- تحصل على **الدكتوراه في العلوم الإسلامية** من جامعة الزيتونة سنة ٢٠١٦م بعد مناقشة رسالته "**جهود الدّارقطني في نقد متن الحديث النبوي**" وأسندت لها اللجنة المناقشة ملاحظة "مشرّف جدًّا."
- يشتغل الآن أستاذ علوم الحديث والسيرة بجامعة الزيتونة-تونس. وعضو وحدة الحديث والسيرة بها.. وقد اشتغل سابقا واعظا بوزارة الشؤون الدينية بتونس لمدة ٦ سنوات.
- له كتب ومقالات مطبوعة منها:
  - تحقيق كتاب "**نظم الدرر لنخبة الفكر**"للشيخ يحي بن سعيد القاهري الشافعي ، وطبع بدار الحديث الكتانية لبنان-المغرب سنة ٢٠١٥ وقدّم له د. الشريف حاتم بن عارف العوني.
  - -تحقيق كتاب "**عمدة الأثبات في الاتصال بالفهارس والأثبات**" للشيخ العلاّمة الإمام محمد المكي ابن عزوز التونسي، وطبع بالدار المالكية للطباعة سنة ٢٠١٥. تقديم د. محمد الناصر الزعائري التونسي...
  - "**القول الجَدّ في تخريج ثلاث جِدهن جِدّ**" ط.دار المالكية للطباعة سنة ٢٠١٥ وقدّم له: الدكتور بدر الدين الكتاني الحسني.

- وله كتب أخرى بعضها مرقون وبعضها تحت الطبع ك"العجالة في تخريج أحاديث الرسالة" لابن أبي زيد القيرواني، وثبت العلامة محمد الطاهر ابن عاشور وثبت نجله العلامة محمد الفاضل ابن عاشور. وهما تحت الطبع الآن في دار سحنون تونس ودار السلام–مصر.

- شارك في بعض الندوات الدولية والوطنية: كالندوة التي نظمتها جامعة الزيتونة في أفريل ٢٠١٥ حول "الفكر النقدي عند المحدثين"والمقامة في نزل المشتل. والندوة الوطنية للوعاظ التي نظمتها وزارة الشؤون الدينية في ماي ٢٠١٥ وكانت مداخلتي بعنوان "الهوية من خلال السيرة النبوية". والندوة الدولية التي نظمتها وزارة الشؤون الدينية في ديسمبر الماضي (٢٠١٦) وكانت مداخلتي بعنوان "ضوابط فهم الحديث النبوي".. والندوة الوطنيّة التي نظمتها بالإدارة الجهوية للشؤون الدينية بأريانة (تونس) حول التطرّف والإرهاب. وغيرها....

وله مشاريع علمية يسّر الله إتمامها.. والله الموفق سبحانه..